



المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: عرض مقال "المرأة و الاسلام والعراق الجديد" للكاتب ايسويل كوليمان

اسم الكاتب: مصطفى نعمان احمد

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/index.php/library/1921>

تاريخ الاسترداد: 2026/05/12 09:30 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينصوي المقال تحتها.



المرأة والاسلام والعراق الجديد (*)

بقلم: ايسوبل كوليمان (**)

ترجمة

مصطفى نعمان احمد

لخلاصة:

رغم الشكوك التي تحوم حول تنفيذه، فقد جعل الدستور العراقي الجديد من الاسلام قانوناً للبلاد. ومع ذلك، فإن هذا الامر ليس بمصدر قلق للمرأة العراقية. فالشريعة تستوعب طيفاً واسعاً من التفسيرات وبعضها ينزع الى المساواة نزوعاً تاماً. ويتعين على واشنطن اذا ما برحت تأمل بارساء دعائم نظام ليبرالي في العراق ان تشرع بالعمل مع علماء دين مسلمين من ذوي النزعات المواقفة للعصر بغية الارتقاء بحقوق المرأة عبر قنوات دينية. **تغير الشريعة**

نصت المادة الرابعة عشرة في الدستور العراقي الجديد، الذي اقر في استفتاء وطني جرى في الخامس عشر من تشرين الاول ٢٠٠٥، ان العراقيين متساوون امام القانون "دونما تمييز بسبب الجنس". ومع ذلك، فقد نص الدستور ايضاً على عدم جواز اقرار أي قانون يعارض و"الاحكام الثابتة" للاسلام. ولهذا السبب، كانت الوثيقة الجديدة محط شجب المنقذين في داخل العراق وخارجه على حد سواء بوصفها تمثل انتكاسة كبيرة لغالبية الشعب العراقي-الاسيما النساء. فطبقاً لعصام الخفاجي، باحث عراقي. فإن الوثيقة ببساطة تحرم النساء من حقوقهن". وقد ساور القلق ينانار محمد، وهي ناشطة علمانية بارزة ورئيسة منظمة حرية المرأة في العراق، من ان البند الاسلامي في الدستور قد يحول البلاد "الى وضع مشابه لاغغانستان اثناء حكم طالبان، حيث يشرعن القمع والتمييز بحق المرأة".

وهذه الانتقادات لم تكن اعتباطية، فالغموض الذي اكتشف مواد الدستور الجديد يهدد اسراً يدعو الى القلق. ومع ذلك، فإن مركزية الشريعة الاسلامية في وثيقة الدستور لا تعني بالضرورة اجحافاً بحق المرأة العراقية. فالشريعة، في واقع الامر، تتحمل طيفاً واسعاً من التفسيرات، وعلى امتداد العالم الاسلامي اليوم فإن المسلمين المواقفين لروح العصر يتطلعون الى اعادة تفسير احكام الاسلام كي تتلاءم مع واقع حديث المرأة.

والدستور العراقي لا يحدد الجهة التي تقرر ماهية التفسير الاسلامي الذي سيطلق النظام القانوني للبلاد بطابعه. غير ان المعركة بدأت فعلياً. فسيكون لانتصار المواقفين لروح العصر مضامين ايجابية تنعكس على شتى مجالات الحياة في عراق المستقبل طالما ان حقوق

(*) مقال منشور في مجلة شؤون خارجية الامريكية في عدد شهري كانون الثاني/شباط ٢٠٠٦

Women, Islam, and the New Iraq

(**) ايسوبل كوليمان زميل اقدم ومدير برنامج المرأة والسياسة الخارجية الامريكية في مجلس العلاقات الخارجية.

المرأة مسألة حساسة لها تأثيراتها على تعزيز الديمقراطية في المجتمعات الانتقالية والمجتمعات التي مزقتها الحروب. فالسماح بدور اجتماعي، وسياسي، واقتصادي كامل للمرأة في العراق سيساعد في ضمان انتقال البلد الى مرحلة ديمقراطية مستقلة. والنجاح الذي ستحققه المرأة في العراق سيعمل على انعاش دور المرأة على امتداد العالم الاسلامي الكبير. وفي كل بلد تفرض فيه الشريعة، باتت حقوق المرأة مسألة خلافية، والتوازن بين التقاليد والنزوع نحو المساواة في العراق سيكون له تأثير على الجدل الدائر حول هذا الموضوع.

وفي العديد من الدول الاسلامية، تخلى الاصلاحيون كثيراً عن المحاولات الرامية لاستبدال الشريعة بقانون علماني، وهي محاولات ثبت انها بلا طائل. و عوضاً عن ذلك، فاتهم يحاولون تعزيز حقوق المرأة ضمن اطار اسلامي. ويبدو ان هذا النهج اقرب الى النجاح طالما انه يقابل الدين بالدين وهي استراتيجية طبيعية في بلدان ذات شعوب محافظة يصعب تحدي السلطة الدينية فيها. ولما ان الولايات المتحدة الامريكية ساعدت في توليد دولة اسلامية في العراق، فسيكون المسؤولون الامريكان، لاسباب مشابهة، حذرين من الاستجابة لمطالب محاورهم العلمانيين. ويتعيّن على واشنطن اذا ما برحت تأمل بارساء دعائم نظام ليبرالي في العراق، ان تشرع بالعمل مع رجال دين مسلمين من ذوي النزعات المواتية لروح العصر بغية الارتقاء بدور المرأة عبر قنوات دينية.

اعادة التفكير بالشريعة

الشريعة هي مجموعة القوانين الاسلامية التي طورها فقهاء بعد وفاة النبي محمد (صلى الله عليه وسلم). وتستند الشريعة، التي تقدم الارشاد المعنوي والشرعي للمسلمين، على القرآن والسنة (اقوال النبي (صلى الله عليه وسلم) واعماله). ويتضمن القرآن زهاء ثمانين اية تتعلق بالقضايا الشرعية، اذ يشير العديد منها الى دور المرأة في المجتمع والسائل اسرية مهمة، كالزواج، والطلاق، والميراث.

ولكون القرآن والسنة لا يعالجان العديد من المسائل التي يطرحها العصر فقد اوجد العلماء بعد وفاة النبي (صلى الله عليه وسلم) سبلاً اخرى للتعامل مع المسائل التي لم يعالجها القرآن والسنة، اذ يلجأ فقهاء شرعيون ومؤهلون الى دراسة المسألة محط النقاش، وذلك باختصاصها الى الاجتهاد، ومن ثم اصدار فتوى غير ملزمة. ومع ذلك، ففي القرن الحادي عشر وبغية توطيد سيطرتهم، بلور علماء السنة احكامهم الشرعية بمدارس مختلفة للفقه الاسلامي ووقفوا الاجتهاد. وبغلق ابواب التفسير المستقل، فرض اصحاب النظرية التقليدية في المسائل الدينية آراءهم المحافظة على الاتجاه السائد للفقه الاسلامي، هذه الآراء التي ظلت جامدة لافية كاملة تقريباً.

ومع ذلك، واصل بعض الفقهاء البحث عن اجابات اسلامية للمسائل المعاصرة. فعلى النقيض من مزاعم العلمانيين الذين لا يعتقدون بوجود توافق بين الاسلام والافكار الحديثة لحقوق المرأة، فان وجهات النظر الاسلامية تجاه هذه المسألة تتباين تبايناً كبيراً. فطبقاً لناشطات اسلاميات، يعد الاسلام فعلياً ديناً تقدماً جداً بما يتعلق بقضايا المرأة، اذ كان ينزع نزوعاً جذرياً نحو المساواة في وقته، ومازال كذلك في بعض من نصوصه. واكدوا ان الشريعة الاسلامية قد طورت صيغاً لربما تبدو غير ملائمة لتحقيق المساواة بين الجنسين ايس

لأنها موجهة بهذا الاتجاه، بل بسبب التفسير الانتقائي للزعماء ذوي النزعات البطريركية الاستبدادية وتداخل التعاليم الإسلامية مع العادات والتقاليد القبلية. فالناشطات الإسلاميات يسعين الآن إلى بعث المساواة التي كانت تتمتع بها المرأة في سني الإسلام المبكرة عن طريق إعادة تفسير القرآن، ووضع النصوص في سياقها، وفصلها عن الممارسات القبلية. وتعد الكاتبة المغربية فاطمة المريني والباكستانية ريفات حسن من رائدات الحركة النسوية الإسلامية - مع انهما تتضايقان تماماً من هذا الوصف. ففي حقيقة الأمر إن العديد من الإسلاميات من ذوي النزعات المواكبة لروح العصر يؤثرن أبعاد أنفسهن عن مصطلح "الحركة النسوية" لما يتضمنه من دلالات ثقافية غريبة. فهؤلاء المتقفات يرون أنفسهن ببساطة بوصفهن مسلمات يطالبن بحقوق المرأة ضمن خطاب إسلامي. وحركتهن تتنامى فعلياً، وتتطوي على تجديد متزايد. والعديد من رموز هذه الحركة هم من الرجال، وعلماء دين إسلاميين بارزين كحسين محمد في أندونيسيا، الذي اكتسبت مكانته المرموقة مصداقية خاصة.